

تمهيد :

إن السلوك الخارجي لأي وحدة من الوحدات الدولية هو نتاج تفاعل جملة من العوامل والمؤثرات والتي يختلف تأثيرها باختلاف الموقف أو الحافز الذي يدفع بالدولة إلى اتخاذ سلوك دون آخر، وباختلاف وزن ومكانة الدولة اللذان تحددهما قوتها وقدرتها على التأثير في الوحدات الأخرى، وبذلك يصعب بل يستحيل فهم السياسات الخارجية للدول انطلاقاً من محدد واحد مهما بلغت أهميته ودوره التفسيري تجاه موقف معين لكن هذا لا يمنع من إمكانية التركيز والتعمق في تحليل عامل معين يكون محدد أساسي في فهم بعض السلوكيات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية مقارنة بالعوامل الأخرى المفسرة للسياسة الخارجية. السياسة الخارجية الجزائرية كإحدى تلك الوحدات الدولية المحسوبة ضمن الدول الصغرى أثرت فيها مجموعة من العوامل - تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية- والتحويلات المختلفة -محلياً، عربياً وإفريقيا ودولياً كانت سبباً وراء تقهقرها أحياناً واستعادتها لدورها المركزي والريادي على الساحة الدولية في أحيان أخرى. لذلك سنحاول دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقاً من المحاور التالية :

- المحور الأول : مسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.
- المحور الثاني : الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية .
- المحور الثالث : عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الأول : المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

إن الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية يقودنا في البداية إلى عرض المسار التاريخي الحافل الذي مرت به هاته السياسة منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى غاية استرجاع الجزائر لاستقلالها وسيادتها الوطنية ومن هذه الفترة إلى غاية الآن سنتعرض إلى أهم المحطات التاريخية التي مرت على تكوين السلوك الخارجي الجزائري .

لقد اعتبرت الدبلوماسية الجزائرية من أهم التجارب الدبلوماسية وأهمها في الوطن العربي وحتى العالمي كمقاربة حية لأجل إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي، ففي استقرائنا للتاريخ الجزائري نجد أنها قد بنيت على أسس كالتفاوض والحكمة و تحقيق المصالح القومية وإقامة العلاقات الودية القوية المبنية على الحوار الهادئ والابتعاد عن استعمال أساليب القوة في التعاطي مع القضايا سواء على الصعيد العربي و الإقليمي وحتى الدولي .

ولقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بمسارات تاريخية هامة و ذلك من خلال استقرائنا لتلك الظروف التي مرت بها على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة لطبيعة التعامل مع القضية الجزائرية في المحافل الدولية و بيئة النشاط الدبلوماسي الجزائري آنذاك،. وسنحاول تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محطات تاريخية رئيسية تناولت تطور الدبلوماسية الجزائرية قبل وأثناء الثورة التحريرية وصولا إلى نشاطها الدبلوماسي بعد الاستقلال الوطني .

1-الدبلوماسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية.

إن الحركة الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي، فما بين الفترتين (1919/1830) كان التواصل مع البيئة الدولية يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية وإطلاع الرأي العام الدولي بالوضع المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الاحتلال الفرنسي، وهذا ما فعله دحمان خوجة من خلال اتصاله بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية.¹

أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته عن طريق إقامة العلاقات والاتصالات مع دول العالم، مثل ما تفعله أي دولة ذات سيادة، وذلك لكسب التأييد الدولي لدولته الحديثة بعد مبايعته من طرف السكان ببضعة أشهر، حينها أدرك أهمية إقامة تلك العلاقات الدبلوماسية مع السلطان المغربي حيث أنه أرسل برسالة إليه مع بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية مع المملكة المغربية فقامت هذه الأخيرة بتدعيم جيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر وأرسل له برسالة وأرفق معها 600 بندقية كدلالة على حسن الجوار.²

كما انه بادر بربط علاقاته مع باي تونس "أحمد باشا" من خلال إرسال وفد برئاسة كل من "محمد صغير بن الحاج بسكرة، ومحمد كانون مزودا" وأرسل معهم هدية تتكون من سيف مرصع بالجواهر وخيول مسرحية بالذهب وأواني، فرد عليه باي تونس بالمثل.³

¹ بدون كاتب، الدبلوماسية الجزائرية، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، ONFD، ص3، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/11، <http://www.onefd.edu.dz>

² -إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 225.

³ -احمد عمير اوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004، ص54.

كما بادر الأمير بتأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا من خلال رسالة بعث بها إلى الملك الانجليزي (قيلوم- وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يوم 1835/09/23 لإيجاد نوع من التوازن بين الجزائر وفرنسا في البحر المتوسط.

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر حققت مجموعة من الانتصارات المشهود لها، هذا ما جعل الأمير يزيد من توسعه في الحكم داخل مناطق أخرى من الجزائر (المدية، قسنطينة) بعد طلب من أهالي المدن الانطواء تحت لوائه.¹

وفي سنة 1919 م قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عريضة قدمها إلى الرئيس الأمريكي ولسن رئيس المؤتمر في 1919/05/23 دعاه فيها إلى تنفيذ مبدئه الذي جاء به إلى أوروبا ضمن مبادئه 14 التي عرضها على الأوربيين وهي "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وفي يوم 1943/02/10 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيان عرضت فيه مطالب استقلالية قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، مصر) كلائحة إعلامية تتكون من مطالب شرعية للشعب الجزائري في التحرر بموازاة تلك الشعوب التي تحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي.²

أما أحمد باي الذي يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء وبعد سقوط العاصمة وحسم المعركة عسكريا لصالح فرنسا لم يختار الحاج أحمد باي أن يذهب إلى أي بلد - كما فعل العديد من الأتراك- بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة³ والدفاع عن عائلته وشعبه وممتلكاته، حيث كان على استعداد أن يضحي من أجلها بل جعلته أنفته كمسلم تركي ورجل شرقي أن يرفض التعاون مع المحتل الفرنسي، لذلك قرر مواصلة مقاومة المحتل الفرنسي.⁴

أما حمدان خوجة فقد كان مستشار الداوي حسين قبل احتلال مدينة الجزائر ضمن فريق المفاوضات يفاوض على شرط السلم مع الفرنسيين، حيث تم تعيينه من طرف الجنرال "دي بورمون" عضو المجلس البلدي ولكنه "دورفيقوا" مع التفاوض مع كل من "الباي بومرزاق" باي التيطري و"الحاج احمد باي" باي قسنطينة، وما لبث إلا أن ألم بكل جوانب القضية الجزائرية ثم انتقل الجزائريين المثقفين أمثال: (مصطفى بن إبراهيم باشا). إضافة إلى هذا فان حمدان خوجة وجد تأييد من الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، الأمر الذي حفزه على التعريف بوضعية الجزائر لدى الرأي العام الفرنسي حيث رفع عريضة إلى وزير الحربية الفرنسي سولت SOULT في جوان 1833 تضمنت 18 شكاية عدد فيها المظالم التي ارتكبتها الإدارة ضد الجزائريين.⁵

1- عبد الرحمان بن محمد الجبالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994، ص88.

2- الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

3- منور العربي، تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعرفة، 2006، ص 235-236.

4- أبو قاسم سعد الله: أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 270-273.

5- أحمد عميراي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983، ص 100-101.

كما ناشد وزير الحربية تعيين لجنة تحقيق حول ما قامت به إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إذ أرسل حمدان رسالة أخرى إلى الوزير الإنجليزي اللورد قراي gray بتاريخ 29 جوان 1833 عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون وأطلععه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، وأرفق تلك الرسالة بنسخة من كتابه المرأة ولم يكتفي حمدان بهذه المساعي بل بعث عرائض إلى الملك " لويس فيليب" وأخرى إلى مقر المحكمة لدى مجلس الدولة حيث توجت الجهود والعرائض التي يحررها حمدان بتكوين لجنة لمعاينة الوضع في الجزائر بأمر من ملك فرنسا لويس فيليب في 1833/07/27 برئاسة الجنرال "بوني" ثم تشكيل اللجنة الثانية التي سميت باللجنة الإفريقية يوم 1833/11/12.

موازة مع هذه الجهود التي قام حمدان لدى الحكومة الفرنسية والبريطانية فإنه قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية حيث أرسل رسالة إلى السلطان "محمود خان" في 1833/08/16 يطلب فيها استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم والجور الفرنسي، ورغم التعنت الفرنسي واصل حمدان الكفاح والنضال بالقسطنطينية من اجل الجزائر.¹

أما الأمير خالد قد برزت جهوده في المجال السياسي ابتداء من سنة 1919 كلسان حركة الشبان الجزائريين، تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين تنادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية، وتأثره بإرادة الجماهير المسلمة المحافظة على معتقداتها ومقوماتها الإسلامية، وقد وجد هذا الاتجاه في الأمير خالد أحسن من غيره من خلال برنامجه السياسي رغم طابعه الإصلاحية وبساطته.²

وقد كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الإسلامية ككل، وفي هذا النطاق اهتم بمسألة الخلافة الإسلامية ودعا إلى ضرورة عقد مؤتمر لدراسة هذا الموضوع أي تنظيم الخلافة وكل ما يتعلق بالخليفة.³

وفي شهر ماي سنة 1919 انعقد مؤتمر السلام في باريس، وقد حضرته وفود أغلب الدول المستعمرة منها الجزائر التي حضرت بوفد يقوده الأمير خالد وزملائه الأربعة، والذين قدموا مطالب الجزائريين إلى المؤتمر، حيث تمكن الأمير خالد من تسليم رسالة ممضاة من طرف الرئيس الأمريكي "ولسن" عن طريق أحد مرافقيه "جورج.ب نوبل" تضمنت مطالب الوفد الجزائري، وقد زادت هذه الجهود من تخوف الاحتلال الفرنسي من تحرك المسؤولين الجزائريين فسعى إلى تقسيم الحزب إلى قسمين متنافسين، ورحل بعدها الأمير خالد إلى سورية وتخلص الأوربيين منه. لكن ما لبث النشاط الدبلوماسي الجزائري أن تجدد مع زعماء الحركة الوطنية وزعماء الأحزاب السياسية من التيار الإصلاحية والاندماجية، هذا التيار الذي يمثل حركة الشبان الجزائريين بزعامة "فرحات عباس"، وجمعية

¹- أحمد عميراوي: المرجع نفسه، ص 129-130.

² -عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 203-218.

³ -الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919/1962)، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 7-8.

العلماء المسلمين بزعامة " البشير الإبراهيمي"، وحزب الشعب بزعامة "مصالي الحاج"¹، من أجل وضع إستراتيجية موحدة فيما يتعلق بمصير الدولة الجزائرية وتحريك الجماهير لأجل الضغط على المسؤولين الفرنسيين في باريس والأوروبيين في الجزائر لأجل استعادة الأراضي المغتصبة ونيل الجزائر استقلالها التام وسيادتها .

2- الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية:

استمر نشاط الدبلوماسية الجزائرية أثناء المرحلة الثورية من خلال وضع إستراتيجية جديدة تعمل بخلاف ما كانت عليه في السابق نظرا لاختلاف الأوضاع الداخلية والخارجية، فكانت المراوغة والتضليل الذي تستعمله الإدارة الفرنسية من أجل كسب الوقت الكافي لإفشال أي نشاط خارجي للدبلوماسية الجزائرية. لكن بالموازاة من ذلك ظهرت بوادر النشاط الدبلوماسي في الخارج سنة 1954 والذي اتخذ أهداف رئيسية من خلال بيان أول نوفمبر و مؤتمر الصومام ومضمون اتفاقية إيفيان وهي كالآتي:

في بيان أول نوفمبر 1954:

- إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.²
- تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها العربي الإسلامي.
- تأكيد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.
- تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في مقررات مؤتمر الصومام 1956:

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي والخارجي.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية .
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا إعادها عن مجريات الحقيقة في الجزائر.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي والإقليمي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.³

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الانتصارات والانجازات بعد تحديد أهدافها في أول نوفمبر

1954، وبلورتها في مؤتمر الصومام 1956⁴، على عدة مستويات منها:

أ-المستوى الإفريقي والآسيوي:

¹ -أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص30-31.

² -إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007، ص274.

³ -الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

⁴ -عمار بوحوش: مرجع سابق، ص04

إن الدعم الذي نالته القضية الجزائرية في تجمع الدول الأفرو- آسيوية في مؤتمر "بان دونغ" بتاريخ 24 أبريل 1955 من خلال إدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955 وبروزها أيضا من جديد في مؤتمر "أكرا" (غانا) 15 أبريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة والتي قررت بالإجماع دعم الجزائر ومساندتها للتحرر ونيل استقلالها التام، وأيضا في بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر حركة عدم الانحياز حيث نالت الثورة تأييدا بالإجماع على نيلها الاستقلال.¹

ب-المستوى العربي:

تحصلت الثورة التحريرية على تأييد ومساندة مادية ومعنوية من قبل الأشقاء العرب منهم "تونس، ليبيا، المغرب، مصر، ... الخ"، ومن خلال تقديم تسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم في مصر، كما خرج ملك المغرب محمد الخامس والأمير حسن بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري والتنديد بالسياسة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال والقيام بالكفاح المسلح، كما قامت بمسيرات لمساندة الثورة منها في ديسمبر 1957 وأفريل 1958، إضافة إلى عقدهم لمؤتمر طنجة 27-30 أبريل 1958 الذي اتفقوا فيه عن تشكيل جبهة مشتركة لمساندة الثورة الجزائرية، ومن خلالها تشكلت الحكومة المؤقتة رسميا في القاهرة 19 ديسمبر 1958.²

وبدأت القضية الجزائرية تتداول في لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ الدورة العاشرة في ديسمبر 1955، حيث بقيت القضية تتناقش لسبع دورات كاملة ومنتالية من سنة 1955 إلى غاية 1962 لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا إذ ثبتت الجمعية العامة في دورتها 16 سنة 1961 قرارا يطالب بالتفاوض لتقرير مصير وحق استقلال الجزائر في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية لها.³

بعد كل هذه الجهود والمسااعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية دخلت الجزائر في مفاوضات مع الادارة الفرنسية- مفاوضات سرية - إيفيان الأولى ثم الثانية والتي تمخضت عنها مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

- انتصار الشعب الجزائري والتمسك بثوابته ووحدة سيادته الوطنية وأرضه والدفاع عن مقوماته اللغوية والتاريخية.
- دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962 .
- اعتراف فرنسا رسميا باستقلال الجزائر وخروجها منها .

مضمون اتفاقية إيفيان:

- إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.
- الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب مصيره في غضون 06 أشهر.
- تسير البلاد خلال الفترة الانتقالية الحكومة المؤقتة من 03 فرنسين و 09 جزائريين.

¹ -الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص 04.

² -الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، ص 226.

³ -المرجع نفسه: ص 03.

- احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية.
- جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 03 سنوات مع احتفاظها بالمرسی الكبير لمدة 15 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك.
- احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاع النفط و التعدين خاصة وامتيازات ثقافية.¹

3- السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد نيل الاستقلال الوطني بقيت الدبلوماسية الجزائرية واعية بمجورها التاريخية ومن ثم أخذت البعد العالمي كتوجه جديد لمسار طويل وشاق، وبعد وطني وإقليمي تمثل أساسا في الوقوف أمام الامبريالية وسياسة التوسع الاستعماري يضاف إليها الرغبة في تقديم مظهر خارجي موحد نحو المجتمع الدولي وعزيمة في إظهار قيم الدولة الجزائرية المستقلة حديثا .

-مضمون السياسة الخارجية الجزائرية :

* فترة الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965:

الاهتمامات المستعجلة في هذه الفترة منصبه أساسا حول مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية والحالة القلقة للحكومة الجزائرية حول حالة ملكية الفرنسيين الذين بقوا في الجزائر والتي ترغب الحكومة في تأميمها من غير تعويض ، يضاف إلى ذلك أن الحكومة الجزائرية بقيادة الرئيس بن بلة كانت متحفظة من إقامة علاقات مع الشرق الأوسط ، وكان هناك شك متواصل حول محاولة نفوذ التيار البعثي إلى الجزائر. بالمقابل من ذلك كان هناك تعاطف كبير مع الأفكار المنادية إلى الوحدة الإفريقية وقد اتسمت السياسة الخارجية لفترة الرئيس بن بلة بالحكم الفردي حيث كان الرئيس هو الموجه والمتابع شخصيا لقضايا السياسة الخارجية² .

المخططات التمهيدية الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية قد وضعت في هذه الفترة والتي تمثلت أساسا في³ :

-الابتعاد عن فرنسا .

-ربط علاقات جديدة مع العالم العربي .

-ربط علاقات وثيقة مع حركة عدم الانحياز في العالم النامي الواسع .

* فترة الرئيس هواري بومدين :

ما ميزت هذه الفترة في البداية أنها أعطت الأولوية للقضايا الوطنية الداخلية والمتمثلة في قضايا التنمية الوطنية وان نجاح صورة الجزائر على المستوى العالمي مرهونة بالنجاح في الداخل الجزائري ، وان الشؤون الخارجية للدولة لها دور في مجال التنمية لا بد أن تشارك فيه ، مثلما هو الحال في عقود الغاز المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1969.

¹ زهرة مناصري البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2010/2013 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014، ص 29.

² علي تابلت ،سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية ، العدد02 (2002-2003)،ص282.

³ نفس المرجع ،ص283.

بعد سنة 1971 أصبحت الشؤون الخارجية من اختصاصات الرئاسة ، كما تمتعت الدبلوماسية الجزائرية لفترة قصيرة بين 1973 و1975 بموقع نفوذ داخل حركة عدم الانحياز¹. كما ان النظام السياسي بقيادة بومدين ركز في هذه الفترة على العالم العربي وخاصة المواقف الراديكالية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات التي تربطه مع الاتحاد السوفياتي .

ولعل أكبر نجاح للسياسة الخارجية في هذه الفترة هو قدرة الرئيس بومدين أن يتولى زعامة الحركة الداعية الى نظام اقتصادي عالمي جديد بعد لقاء مجموعة 77 الذي استضافته الجزائر في 1967 ثم تعزز ذلك في مؤتمر اقتصادي لحركة عدم الانحياز في 10 أبريل 1974.

كما ألقى الرئيس خطابا هاما أمام الهيئة الاممية في 1974 والدورة كانت تناقش الحقوق والرسوم الاقتصادية ن فقد اقترح الرئيس بومدين برنامج عمل يتكون من خمس نقاط للشروع في عملية حقيقية للتنمية وهي² :

- 1- ان تقيم الثروات الطبيعية يعتبر بالنسبة لبلدان العالم الثالث عاملا اساسيا يسمح لها بالسيطرة على مواردها التي لا تتحكم فيها حتى الآن والتي يمكن استغلالها في برنامج التنمية.
- 2- ان التامين لا يمكن ان يكون غاية في حد ذاته وانما يجب ان يشكل بداية عملية تنمية تدعم الاسس وتثبتها .
- 3- يجب ان يكون التاميم تعبيرا عن السياسة المطلقة لبلدان العالم الثالث حتى يكون ذا فعالية ويلب دوره كمؤسسة للتنمية وهذا في جميع الميادين التي يجب ان تبرز فيها هذه السيادة .
- 4- وعلى بلدان العالم الثالث ان تقضي على جميع العراقيل التي تعترض تنميتها الحقيقية كاجراء لتعزيز نفوذ نشاطاتها وبشجيع تعاونها في جميع الميادين .
- 5- وضع وتطبيق مخطط خاص لمساعدة البلدان المحرومة.

فترة نجاحات السياسة الخارجية في هذه الفترة كانت قصيرة بسبب توتر العلاقات مع فرنسا حول موضوع برنامج التاميم .

مما يمكن استنتاجه هنا أن التفاعل الحاصل بين قضايا الاقتصاد والدبلوماسية اصبح من ضرورات صياغة وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للجزائر .

كما اندرجت قضية الصحراء الغربية ضمن إحدى الفترات المعقدة والمسببة للخلافات أثناء هذه الفترة ، لكون أن الافتراضات الجزائرية تظهر مدى أهمية دورها المهم في حماية دول المغرب العربي ، بالمقابل تأثرت بتلك التهديدات الجيوسياسية من طرف المملكة المغربية.

* فترة الرئيس شاذلي بن جديد :

لقد ورث هذا النظام إرثا ثقيلا من النظام السابق -نظام الرئيس بومدين- في حين عرف العالم عدة تغيرات عميقة وكان على رأسها عودة العداء نحو مطالب العالم النامي للمعونة الاقتصادية ، كما ظهرت أزمة الديون

¹ نفس المرجع، ص284.

² المرجع السابق، ص285.

الخارجية الحداثة التي بدأت مع بداية الثمانينات ن كل ذلك أثر على مسالة التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ، وخلق بالمقابل جو جديد للتنمية الاقتصادية فيما يخص القواعد الجديدة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لتحل محل الانماط القديمة¹.

كما أن انهيار أسعار النفط في سنة 1986 كان له الأثر البارز على الحياة الداخلية للجزائر وبذلك تأجلت آمال الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية ، بل وبدأت تظهر توترات داخلية مثل مظاهرات منطقة القبائل في أفريل 1980 وصولا إلى أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ن واجب النظام السياسي على إحداث محاولات تضمنت إعادة الهيكلة الاقتصادية وتعديل البرنامج بمساعدة صندوق النقد الدولي ، وبذلك فان هذا الاختيار اثر على اختيارات السياسة الخارجية في هذه الفترة العصيبة التي يبدو أن الاستقلال الاقتصادي الجزائري قد تدهور تدريجيا نتيجة اعتمادها على مستهلكي الغاز والنفط خاصة بعد انخفاض أسعار هذا الأخير و لجوء الجزائر في سنة 1989 الى الاستدانة من صندوق النقد الدولي وبذلك حرمت حقا من حرية الحل الاقتصادي ، بل وأجبرت على الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد من خلال المعاملات التجارية².

سعى نظام الرئيس الشاذلي بن جديد إلى تعتمد على الوساطة في حل النزاعات الدولية ، كما سعت الى تحسين العلاقات مع مصر سنة 1988 بعد مؤتمر جامعة الدول العربية في عمان ، كما أنها لم تتخلى عن دعما للقضية الفلسطينية وكل حركات التحرر على مستوى العالم . كما راجع الرئيس شاذلي بن جديد علاقة الجزائر بفرنسا في عهدة ميتران خاصة فيما تعلق بمسألة الغاز ، كما راجع علاقات الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد زيارته الرسمية في سنة 1985.

بالنسبة للمسألة الصحراوية اقنع الرئيس الشاذلي بن جديد جبهة البوليزاريو بضرورة الحل الدبلوماسي، وبقيت هاته المسالة العقبه الخطيرة في العلاقات الجزائرية المغربية.

ما يقال عن هاته الفترة أنها شهدت انحدار في نشاط وحيوية السياسة الخارجية الجزائرية نتيجة لتلك الصعوبات التي واجهتها البيئة الداخلية للدولة الجزائرية

لقد عملت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مجالات أوسع أهمها دعم حركات التحرر في العالم وبالأخص في القارة الإفريقية، حيث عملت مع جل الدول الإفريقية ودعمت القضاء على النظم الاستعمارية منها السينغال وأنغولا والموزنيق، ووقفت ضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية³، كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء العديد من النزاعات على الساحة الإفريقية "النزاع الإريترى الإثيوبي، السودان، الصحراء الغربية، والنزاع المالي" كما أن الجزائر عملت على دعم العديد من الشعوب المضطهدة في العالم وساندت القضايا الحقوقية كالقضية الفلسطينية التي كانت الدبلوماسية الجزائرية من السابقين في دعمها والتحرك معها بحيث اعترفت الجزائر بمنظمة

¹ نفس المرجع ،ص290.

² نفس المرجع ،ص292.

³ -احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 130.

التحرير الفلسطينية في 05/10/1988 والإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى أنها اعترفت " بجهة البوليزاريو " ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الصحراوي، وبالجمهورية الصحراوية في 06/03/1976، كما دخلت كوسيط حول مسألة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1992، وإيجاد حل للنزاعات بين العراق وإيران في 1975، وكذلك تم توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في سنة 2000، وقام باستضافة العديد من القمم والاجتماعات منها :

مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية 1974م إنشاء الاتحاد المغاربي في قمة زوالدة 1988م و رئاسة الجزائر لمجموعة ال 77+ الصين في 2012¹

وأثناء تلك التطورات في القرن الإفريقي كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة وذلك بسبب الأزمة الداخلية الشاملة و الخطيرة التي انفجرت ابتداء من أكتوبر 1888 بشكل متقطع، وأصبحت جادة ودموية و مستمرة منذ بداية عام 1992، وهي الأزمة التي شلت فعلا حركة الدبلوماسية الجزائرية بفعل تلاشي قوتها ليس بإفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم.²

وبسبب هذه الأزمة الأمنية تراجع أداء السياسة الخارجية الجزائرية وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع أداء وزارة الشؤون الخارجية، وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية³. كما أدت إلى تعدد مواقفها الدولية وبالتالي غموض الخطاب الدبلوماسي الجزائري، لذلك أصبحت الدبلوماسية الرسمية ساحة تنافسية أغرقتها عدة مبادرات غير رسمية آتية من طبيعة الانقسامات السياسية الموجودة والتي استغلت الساحة السياسية لصالحها وحققت بذلك حساباتها الخاصة، وهكذا أغرقت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المواقف، الشيء الذي فتح أبواب الفوضى وبدأت الحديث عن مرحلة "دبلوماسية الأصوات" وهكذا أصبح مشهد السياسة هو انعكاس لوضعية داخلية فوضوية وغير مستقرة، الأمر الذي أدى إلى التأزم والفشل في التحكم في الوضع الأمني مما استوجب تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 15 أبريل 1999 فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

* فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة :

وهكذا انطلقت الدولة الجزائرية بقيادة الرئيس بوتفليقة الذي عمل على بناء تحالف مع مختلف الدول، كما استخدم ومرر خطاب مكافحة الإرهاب الدولي لفك العزلة الدولية، وقد اتجهت الدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك نحو معالجة ظاهرة الإرهاب ليس كظاهرة فطرية بقدر ما هي ظاهرة كونية تهدد جميع الدول، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 حيث تبنت السياسة الخارجية خطاب مكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها من أكثر الدول المتضررة

¹ -عبد النور ناجي: أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 1955/2012، تم التصفح الموقع 2015/01/13 :http://abdenowr-nnadji-blag

² محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و الصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارتيرية، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1 2004، ص106-107.

³ -محمد مسعود بونقطة : الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص23.

منه لذلك ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفعت الجزائر التحدي عبر التضامن الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا، وقد برز ذلك في العديد من الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ جاء في بعضها ما يلي:

"لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على اكتساب السلم في إفريقيا، وان نفتح القلوب بالتضامن والإخاء والتسامح...." كما قال أيضا: "لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة... لأبناء القارة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى..."

وأن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أكسبها الخبرة والحكمة الدبلوماسية في هذا المجال، كما أنها أعطت للجزائر سمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي.¹ كما أن الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة الهامة شهدت حركية نوعية وكمية متميزة وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتثمينه لمجموع الخبرات المكتسبة في هذا المجال إضافة إلى مكانته والعلاقات القوية والمتميزة التي كان يحضى بها هذا الأخير مع قادة ورؤساء الدول إفريقيا وعربيا وحتى دوليا، مما كان له الدور الكبير والفعال في إعادة مكانة ومحورية الجزائر بين الدول خاصة العربية والإفريقية، كما أن المقاربة الأمنية والتنموية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة كانت أيضا محل إجماع وطني وعربي وحتى دولي، بل إن الجزائر قدمت عدة مبادرات للقارة الإفريقية من أجل تنميتها وتحقيق الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية التي تترصدها وذلك بالرجوع إلى تلك المقاربة الأمنية من أجل السلم والمصالحة الوطنية، ومباداة النيباد من أجل تنمية إفريقيا في شقها الاقتصادي التنموي.

¹ محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 25-46

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية .

للدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدؤوب الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف وتلك المرجعية الفكرية التي تستند إلى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال المتمثلة أساسا في المنطقات الفكرية للعقيدة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة والدائمة لعديد القضايا -والذي أصبح ضرورة لتحقيق الاستقرار- كما أصبح لديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية والعربية وكذا الإفريقية يحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول أو السياسة الدولية عموما.

1- الإطار المفاهيمي:

من خلال هذا المحور سنتناول مفهوم السياسة الخارجية وأهم مبادئها و محدداتها التي يتم من خلالها اتخاذ مواقفها الدولية والإقليمية .

* مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص¹، لذلك من الصعب الحديث عن تعريف توفيقى موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعاً للظروف المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرسومة، ولذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الأكثر شمولية.²

تعرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة الأفعال وردود الأفعال تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة و المتوفرة لتلك الدولة".³

ويعرفها "فلدمير سوجاك vladimer sojack على أنها هي أساس نشاط الدولة وهي الموجهة نحو تأمين مصالحها الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى".

وكذلك يعرفها " كورت" بأنها "السياسة الخارجية للدولة ما تحدد من خلال مسلكها اتجاه الدولة الأخرى، كما أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب".

أما "تشارلز هيرمان" فيرى بأنها مرآة مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية و التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون إذ يقول "أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في

الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".⁴

¹ -زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، د س، د ط، ص8.

² -علالي حكيمة: البعد الامني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص56.

³ -عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010، ص 21-22.

⁴ -أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 20-21.

وكذلك يعرفها "فيرنس وسنايدر" بأن السياسة الخارجية هي "منهج أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويوضح هذا التعريف أنه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف و الاختيار.¹

كما يعرفها كل من "جيمس وزنو" و"محمد سيد سليم"، فالأول "يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير ومنع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة" أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على اعتبارها أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".²

ويعرفها "مكقوان" بأنها هي تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها".³

ويعرفها "حامد ربيع" بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، وطبقا لهذا التعريف تتصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدول فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية".⁴

ويقدم مازن الرمضاني "فيعرفها أكثر دقة في التعبير عن مفهوم السياسة الخارجية هي: "السلوك السياسي الخارجي والمؤثر لصانع القرار"، وفي نظرنا تمكن دقة هذا التعريف في كونه يتضمن الدلالات المحددة للظاهرة السياسية الخارجية، بصورة أكثر شمولية ووضوحا، فقد جمع في صياغته بين الطابع السلوكي والطابع الخارجي، والبعد الهديفي كعناصر محددة في ظاهرة السياسة الخارجية مع إضافة سمة التأثير لصانع القرار، وبعد التركيز على صانع القرار على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية".⁵

وفي الأخير نستنتج بأن السياسة الخارجية هي مجموعة من الملاحظات من بينها أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي.⁶

¹ - محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998، ص 7-8 .

² -حسين بوقارة: السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، الجزائر، دار هومة للطبع، ط1 ، 2012، ص 17.

³ -نفس المرجع: ص18.

⁴ - محمد سيد سليم: المرجع السابق ، ص7.

⁵ -عبد الله مصباح :مرجع سابق، ص ص 9-10

⁶ -أحمد نور النعيمي : مرجع سابق ، ص26 .

2- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية حيث نص الدستور الجزائري¹ عن ذلك بمجموعة من المواد ابتداء من المادة 96 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية²، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية أنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، وأن حسن الجوار البسيط الذي يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاء، ولا بد من أن نعطي التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصددها الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، وبهذه الايجابية التي أصبحت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلمي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقييد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي

¹ زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2010/2013، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ديسمبر، 2014، ص13.

² -العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 27.

في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية المبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية¹ وهي كما يلي:

ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ.

الدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1- ضبط الحدود الدولية المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو الاستمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال.

وحسب فاتيل vattel: " فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدواناً وظلماً، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على مسألة سوء تفاهم يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها".³

لذلك فإن مبدأ عدم المساس بالحدود موقف اتخذته الحكومة المؤقتة بتصريحها: " لن يكون هناك أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية التي ليس لها أي عمق في إبرام اتفاق باسم الجزائري"، نظراً لما يمثله هذا المبدأ على المستوى تأسيس الأمن الإقليمي، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مشكلة سوء التفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية.⁴

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية افران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، بهذه الاتفاقية التي عاجلت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم

¹ محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990 ص 299-302 .

² محمد مسعود بويقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص 54.

³ - العايب سليم : مرجع سابق، ص ص 28 - 29 .

⁴ - محمد مسعود بويقطة: مرجع سابق، ص ص 91-92.

19/05/1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13/12/1983 ومع مالي يوم 08/05/1983، ومع النيجر يوم 05/01/1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956. كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها و تعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب "فاتيل " فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فانه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية" وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.¹

2. مبدأ التعاون بين دول الجوار:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين.²

ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركز جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.³

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الدرع الاستخباراتي للهيئة.⁴

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصاته هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر و تونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى

¹ المرجع نفسه، ص 302-304.

² - زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 15.

³ - العايب سليم : مرجع سابق: ص 29.

⁴ - زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 15.

صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي، والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين"¹

هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول المنتزعة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها.²

وأن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ "الربيع العربي" فإن الجزائر التزمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية.³

4. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة :

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية،⁴ كما جاء في المادة 26 على النحو التالي: "تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمات المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات،⁵ ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث

¹ -المرجع نفسه، ص 304-307.

² -زهرة مناصري : مرجع سابق، ص 15.

-العايب سليم : مرجع سابق، ص 34.

³ -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 65.

⁴ -العايب سليم: مرجع سابق، ص 33.

⁵ - محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 93.

اصطدامات مسلحة فيما بينها ، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.¹

5. دعم الشعوب في تقويم مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.

كما يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارسته مع موريتانيا عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجارة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بها الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

3- سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات مورثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة السياسية بعد الاستقلال، ضمن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية متمثلة أساسا في رئيس الدولة، إضافة الى الطابع الأزموبي للسياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات الدولية المختلفة مما أكسبها ثقة تلك الأطراف المتصارعة .

1- دور ومكانة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد كبير، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك من خلال منح الدساتير الجزائرية صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد"، فـدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمم وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 من أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمم ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77"، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة

¹ - العايب سليم: مرجع سابق، ص 34.

العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.¹

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مسألة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تأثير العوامل الشخصية عليها من خلال تغير الرؤساء، فتغير صناعات القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض. وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناعات القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.

2- الطبيعة الأزموية للسياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان عام 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لان الرئيس احمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تتمثل صحوة تحريرية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فان العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967 مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصناعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث، وكسبت سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل"، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد اعد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحصرة الجزائر، وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى أن مساعد الرئيس ذكر على شاشة التلفزيون

¹ -عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص82-84-92.

الجزائري انه لم ير الرئيس بومدين إطلاقاً في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية"، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر، نيجيريا التي لعبت دوراً فاصلاً في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجاً على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه¹.

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام السياسي جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطرة الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التوقوع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئاً فشيئاً، بحيث أعطى لها دفعا جديداً من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالأخص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة الـ 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا واريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكناً للقيام بجهد لرأب الصدع بين الفلسطينيين، حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تجبذ قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح ومع ذلك لم تكثرث الجزائر لذلك، ولهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسيادة الخارجية الجزائرية²

3- الطبيعة الحيادية للسياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية³. وما يخص الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تتدخل في الخلافات العربية- العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الدولية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية⁴.

¹ -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص31-39.

² -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص31-39.

³ -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص264-265-306.

⁴ -احمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص79.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر، وهذا ما أكسبها هيبه وسمعة طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية وقبلت وساطتها وتوجهت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن ثم كسبت عداة أريتريا، والدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها إلى الجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما حدث في القرن الإفريقي بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الأريتيرية هي حركة تحريرية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تخرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار لكن الجزائر لم تخرج نظام مقديشو، هذه السممة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية ومكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، فسممة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال¹

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكر في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية.

4- أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

تم الاستناد في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

انطلاقا من نموذج "ماسلو" في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف بـ: "سلم الحاجيات"، والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

¹-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للارشيف -بئر خادم-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 94-95.

-المصالح الوطنية القاعدية: ترتبط بالمسائل التي تتضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

-المصالح الوطنية الحيوية: تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

-المصالح الوطنية الأساسية: التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

-المصالح الوطنية العالمية: أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

-المصالح الوطنية فوق القومية: أو ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وأحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي.

1- الأهداف القاعدية للدولة الجزائرية:

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة، والتي تربط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي مما يشمل مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل¹

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسسي للنظام السياسي، مما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي، أمنها ما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيو استراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة، بمشكلة الحدود، والإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة.²

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة.³

¹ منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص32.

² جمال الدين بوزغانة، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني بمجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، ص38-45.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، مادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية: الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة ككل¹.

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.

وعلى هذا الأساس كان إيلاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبني عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية. كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة بالمسألة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسؤولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتبار القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس بوتفليقة حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منها الأخرى².

إلا أنه ورغم حساسية الموضوع باعتباره أساس بناء الدولة واستمرارها إلا أن انحصاره بقي مقتصرًا على الجهازين السابقين ولم يرقى إلى منطق تشاركي يكرس مبادئ الوطنية وثقافة الدولة، هذه الأخيرة انحصرت في المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات.

والراجح أن الأمر يعود إلى المنظومة الدستورية نتاج جمود السلطات العمومية الدستورية عن ترجمة أحكام القانون الأساسي ترجمة قانونية، حيث بقي دستور 1996 نصا ناقصا في كل ما يتصل بالدفاع الوطني فلا القانون المتعلق بالتزامات المواطنين³، ولا القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال القوات المسلحة من طرف السلطات المدنية ولا القانون النظامي المتعلق بالأمن الوطني تم وضعهم رغم نص الدستور عليهم⁴.

ومع هذا فإن التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط بالوسائل الداخلية أكثر منه حول الوسائل الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري بالشكل الذي يظهرها محمية خصوصا إبان فترة الحرب الباردة أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا

¹ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 25.

² -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77 المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية.

³ -محمد بوسوماح، الأسس الدستورية للدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص: 75-98.

⁴ -وتتلخص في المادة 122 والنقطة الملحقة بالمادة 62 من دستور 1996.

المجال أما التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا بالتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية¹

فالتصور للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لإنجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في²:

1-الدفاع المدني: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2-الدفاع الاقتصادي: الذي يضمن حماية المنشآت والموارد.

3-الدفاع العسكري: الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفية أو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ ولم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية³ بالاتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري.⁴

2- الأهداف الحيوية للدولة الجزائرية:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي مما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تركزها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على امن الدولة ورفاهية الشعب⁵.

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع، وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات⁶.

¹ جمال الدين بوز غاية، مرجع سابق، ص36.

² جمال الدين بوز غاية، الإرهاب الاسلامي تهديد عابر للأوطان، مجلة الجيش، ع 474، جانفي 2003، ص:12-15.

³ أحسن العايب، الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص32.

⁴ احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص62-65.

⁵ محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-08/08/2008.

⁶ -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ص13.

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري وما زال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين إطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من أجل تحقيق التنمية، بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي ترتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كلياً نظراً لتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفة التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.¹

لذا كان لزاماً على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية مما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال.

وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي العالمي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينات، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي جديد يتلاءم وإستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.²

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة في أبريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتياً من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو ميدانياً من خلال بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموماً على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

إن ضرورة وحتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من أجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق و ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال

¹ -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، ص:42.

² -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999-2008 الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008، ص: 12.

الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد انتقالي والذي كان لا بد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية.¹

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول:²

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط وعصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
 - ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
 - إصلاح هياكل الدولة: العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
 - تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
 - دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
 - عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
 - العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.
 - تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار.
 - توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.
- انطلاقا من هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لإنجاز الدراسات الإستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وآثارها وأبعادها والتي تظهر في:³
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

¹ - خالد أمّنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص ص: 59-73.

² - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، عرض حالة الجزائر 1999-2008 بالجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.

³ - محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 2008/208/08-7، ص ...

- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

3- الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج "ماسلو" بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي.

يؤكد هذا الدور الرئيس بوتفليقة بقوله: "أن الجزائر قلب المغرب العربي"¹، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الإقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر ب"روسيا المغرب العربي"، وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من خلال ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية- التي لم تكتمل نتيجة الخلاف بين بوقربية والقذافي- بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله: "نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق"².

مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية وكذا الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.

يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات.³

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي، بين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح:

"فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معيناً في الوطن العرب ووزنا معيناً في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة، إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسرها، أمام الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"⁴.

¹ -عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصفحة العرب، لندن، 2006/07/13.

² -محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، ص 134.

³ -شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغرى، مرجع سابق، ص 30.

⁴ -عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس: 2000/02/17.

من خلال هذا تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرفي المشترك على الأصعدة الجهوية".¹

أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاريا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة إمبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة إمبريالية فريدة تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاريا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللذان شكلتا تحالفا إستراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية.²

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، مما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغاربي نظرا للدعم الكبير الذي كان يقدم للمغرب من طرف الغرب والممثل في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود بالنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود بالنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، مما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم.³

¹ -محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك في: الأزمة الجزائرية، سليمان الرياشي محررا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص: 150.

² -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 135.

³ -مرجع سابق، ص 149.

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي تحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها¹، لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

5- محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

يتحدد السلوك الخارجي للدولة الجزائرية بمجموعة من المحددات نعرضها كالاتي:

1- محددات سياسية واجتماعية:

أ- الثقافة السياسية السائدة :

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل: "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.²

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمته واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري يتدخل في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلي ذلك من خلال شبه إجماع كان سائد في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجهة البوليزاريو.³

¹ السيد سليم، مرجع سابق، ص56.

² السيد سليم، نفس المرجع، ص 204-205.

³ ب. بوعلام، الذكرى ال 43 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، الجيش، العدد 531، 2007، ص، 52-55.

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولاً سلبياً، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحى بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني -المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية يزرع بالمثل العليا التي تعد حافزاً قوياً لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الأهداف الخمسة الكبرى للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت من أجل حماية الأبرياء أيا كانت معتقداتهم رتب له الدين الإسلامي الحنيف أفضل الشهادة، كما رتب حماية الأبرياء في سلم الواجبات الملحة على كل من له قدرة على ذلك، ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرته الشريعة الإسلامية القيام به أفضل من الصيام والصلاة، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلماً عليها مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائماً يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات إفريقية إلى بؤرة التوتر وهو الموقف نفسه عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث منحت مؤخراً لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ حتى بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها.

إذن فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المبررة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب-درجة التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصاً للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخلها.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنوية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سبباً في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا

لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.

– طبيعة النظام السياسي الجزائري :

النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنتته على العلاقات الدولية.¹

ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية²، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية.³

وعلى المستوى الدولي كان للسياسة الجزائرية حضورا فعلا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية وفقا لمنظومتها الدبلوماسية.

اعتنقت الجزائر المبادئ الأهمية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كاحتواء النزاعات وتسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في تحركاتها على مستوى الإفريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدء من منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع المالي والنيجر وغيرها من النزاعات.

ساهمت الجزائر بأدوار فعالة على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية وهو ما يفتح لها مجال المشاركة دوليا وتمثيل مجاها الإقليمي والجواري.⁴

– العوامل المجتمعية:

¹ -المرجع نفسه، ص 29.

² -دالع وهيبية: مرجع سابق، ص 16.

³ -زهرة مناصري، مرجع سابق، ص ص 33-34.

⁴ -المرجع نفس، ص ص 34-35.

العوامل المجتمعية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية وفي المقابل نحاول إسقاط هذه العوامل على السياسة الخارجية الجزائرية ونذكر منها:

* الإيديولوجية: الإيديولوجية هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة **Idéal** أي المثل أو المثال، وهي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد وتهدف إلى غاية عملية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تحاول أن تبرر سلوكها من خلال الاستناد إلى مجموعة القيم والمبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو إيديولوجية النظام السياسي مثل دعم حركات التحرر في الوقت السابق ودعم القضية الفلسطينية.¹

* خصائص الشخصية القومية: إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيراً على السياسة الخارجية، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة فالمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال هناك شخصيات وطنية وعدوانية وأخرى مسالمة.²

العامل البشري: تشكل الجزائر القوة الأولى من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 وتقدر نسبة توزيع السكان ب 13.6 نسمة في 01 كلم²، إلا أنها نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، إذ تشير بعض المصادر إلى ما نسبة 94 % من سكان الذين يقطنون المناطق الشمالية والتي تمثل مساحتها إلا 17 % فقط من مساحة البلاد.³

* عنصر الهوية: تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر وقد كان للحقب التاريخي التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ الأثر البارز على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

ويعتبر سكان الجزائر الأصليين من "الأمازيغ" الذين استماتوا في مقاومة الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، وتعايشوا مع الفتح الإسلامي وتغلبوا على السياسة الاستيطانية التي علت على التفرقة وطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري حيث شكلت الثورة الجزائرية حركة وقوة نضالية ملتحمة وهذا ما أكده "بيان أول نوفمبر" في هدف للثورة "الاستقلال الوطني" من خلال:

- 1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- 2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا مخاطبته الجزائريين ب: "أيها الشعب الجزائري... أيها الشعب الجزائري... ما يرسخ حقيقة قوة وجود "دولة وطنية" يسمو الولاء لها والشعوب بالانتهاة إليها.

¹ -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.

² -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.

³ -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 35.

والإسلام هو دين الدولة كما جاء في أول مواد الدستور واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية كما جاء في المادة الثالثة من الدستور.¹

ج- النسق الدولي السائد:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور لويد جنسن أنه: "لا مرء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية"²، فهو أحد المؤشرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن ببيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي³، وهذا ما يفسر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام 1774 حتى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، في ذلك يقول هيلموت شيل: "لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي استطاع برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية -أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة"، هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدراتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة.⁴

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن ببيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش، إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفيتي أدى إلى

¹ -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 36.

² -محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989، ص - ص، 308-309.

³ -السيد سليم، مرجع سابق، ص 276.

⁴ -المرجع نفسه، ص 277.

إعادة صياغة ببيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهين لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1995-1991¹، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

2- المحددات الجغرافية:

أ- الموقع الجغرافي للدولة : يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع"² فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث "يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية -في أغلب الحالات- إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان، فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسيا"، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفوذ إلى البحر.³

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا،

¹ -علي تابلت، مرجع سابق، ص 296.

² - سليم العايب، مرجع سابق، ص 24.

³ -السيد سليم، مرجع سابق، ص -ص: 150-152.

وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

ب-المساحة والتضاريس: إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر (2.381.741 كلم²) أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم²)، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني الجزائري واضطروا للتحصين في السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائري حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن.¹

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي" وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية"²، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

3-المحددات العسكرية:

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم³، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطونها وزن ثقيل دوليا⁴، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى.⁵

4-المحددات الخارجية:

¹ -محمد قجالي، مرجع سابق، ص 296.

² -السيد سليم، مرجع سابق، ص 145.

³ -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 29.

⁴ -دالع وهيبية: مرجع سابق، ص 20.

⁵ -محمد مسعود بون وقطة: مرجع سابق، ص 105.

نقصد بالمحددات الخارجية العوامل التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي والموجود في البيئة الخارجية، أي أنها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي والذي يمثل أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) توجد خلال وقت محدد كما أنه مجموعة من المحددات السلوكية المتفاعلة التي تسمى إما أو دولا.¹

كما يعرف محمد سيد سليم، المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي المحددات الدولية، البيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، التكتلات الدولية.²

الوحدات الدولية:

يرى دوتشن وسنجر: أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يسند حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي أي فاعل آخر، بينما يرى واتن بأنه: كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب ازدادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينه، وزيادة عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدراتها على رسم السياسة الخارجية متكاملة.

البيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثير على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها وقابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبيان الدولي تتفاوت طبيعة هذا البيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة.

أما في بيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن الصراع بين القطبين الرئيسيين، لأن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البيان الأحادي القطبية، والذي يصف بهيمنة دولة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.³

المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر

¹ -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 36.

² -دالع وهيبية: مرجع سابق، ص 29.

³ نفس المرجع والصفحة.

الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسة الخارجية للدول لأنها تخلق قيود على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية النزاعات الدولية ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلية سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.¹

التفاعلات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تنتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية، باختلاف السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود الأفعال للوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات. ومنه فإنه كما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات اختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختيار وهذا ما جعل لوبد جنس Lobed jonson يعتقد بأنه: إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.²

التكتلات والتحالفات الدولية:

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية أدت ببعض الدول إلى تشجيع سياسة التحالف والتكتلات، إلا أن أفضل مثل يحتذى به هو تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فالتكتلات الدولية بما فيها الوحدة الأوروبية تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، فهذا التكتل يتعامل ككتلة واحدة وبالتالي تكون لها فعالية وتأثير كبير ودليل على ذلك الشراكة الأورو متوسطية فهذه الدول دخلت في مفاوضات مع الجزائر توحدت مما أدى إلى إضعافها ونفس الشيء مع بقية دول المغرب العربي وذلك قصد تفتيت وإذلال هاته الدول.³

5- المحددات الاقتصادية والتكنولوجية:

أ-العوامل الاقتصادية: تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من

¹ نفس المرجع، ص 22.

² نفس المرجع: ص ص 22-23.

³ - محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 120.

تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول.¹ وهي "مصادر الطاقة" (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية²، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط "وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولارا للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية الالتزام بمحصصها المقررة"³، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثرا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن "الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للاهتيار"⁴.

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال في امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو أثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل إن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجريا وجنوب إفريقيا -مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة- لم تستطيع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

¹ -وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 8.

² -سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011، ص 14.

³ -علي الدين هلال ومسعد نيفين، السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، 27 www.kotobarabia.com

⁴ -عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 28.

إن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي - المجموعة الإفريقية-، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا إلا أنها لم تستغل أحسن استغلال .

ب- مستوى التحديث: ونعني به "مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك الخام اليورانيوم، ويشبه كارل دويتش تلك الدول بالأفيال، فالأفيال تمتلك أحجاما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز، ولكنها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنية، كمهارة وضع الحيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية، حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداما رشيدا كما هو الحال في اليابان"¹، فمستوى التحديث يسمح للدولة باستثمار مواردها الاقتصادية في كافة مجالات التطوير، وخصوصا في المجال العسكري، فقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر الحديث جميع المفاهيم الإستراتيجية والكلاسيكية" وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري المتطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى"، كما أن دخول العالم عنصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم "كرة المضرب" سيرا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي تكون من الآن فصاعدا موقعا استراتيجيا موحدًا، وقد خلق توازن الرعب وإستراتيجية القمع والردع سلاما من نوع جديد²، ولهذا فالموارد تحدد حجم المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة في القضايا المثارة في النسق الدولي وعلى العكس الدول المتخلفة وهذا بحكم ندرة المهارات الفنية.

وبالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور حيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي³، فهذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي، بحيث لا يمكن لها تزويد جيشها بأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية، كما لا يمكنها من المشاركة في تجهيز قوات إفريقية لحفظ السلام، وهذا ما يفسر طلب الجزائر من جنوب إفريقيا تجهيز قوات حفظ السلام الإفريقية التي تم إرسالها إلى الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على اتفاق السلام الموقع بين أطراف الصراع، كما أن المستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، وبذلك لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديث اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ما عدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض الحالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، ص 75.

² - سليم العايب، مرجع سابق، ص 17.

³ - علي الدين هلال ومساعد نيفين، مرجع سابق، ص 28.

الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى بعض الأفارقة، بحيث تعتبر في مجال تعليم العالي قبلة للعديد من الدول الإفريقية وبشكل أقل من ذلك في مجال المحروقات وخدمات التدريب لبعض الجيوش الإفريقية ومجالات أخرى لا توجد إلا في عدد قليل من الدول الإفريقية منها الجزائر مثل خدمات صيانة الطيران المدني، ما يفسر سلوك الجزائر عندما خصصت 10 ملايين دولار للتنمية في دارفور موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، وهذا هو الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه وقد قدمت فيه الكثير من أجل تكوين إطارات إفريقية في المجالات المذكورة سابقاً¹، لأن معظم الدول الإفريقية من الدول الأكثر تخلفاً في العالم، ولهذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول في مستوى التحديث تسجل فارقا هاما عنهم. وللتخفيف من آثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزع الدول الصغيرة نحو إتباع سياسات غير مكلفة نسبياً، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة، فقد "وجد موريس أيست أن 54% من السلوك السياسي الخارجي للدول الصغرى يتم بالاشتراك مع دولتين أو ثلاث دول أخرى على الأقل، أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 34% فقط، كذلك تفضل الدول الصغرى التعامل مع الدول الأخرى في إطار المنظمات الدولية، ذلك أن تلك المنظمات تمكنها من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف.:

كما تعتبر المحددات الاقتصادية عامل أساسي لقياس قوة الدولة لأن العامل الاقتصادي عادة ما يستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية²، وإن الدولة التي تعاني من نقص الموارد لا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبرى أو الدولة الإقليمية. وبعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت معضلات أثرت على أبعاد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأداءها السياسي والاقتصادي، لقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها³، ورغم كل هذا يحتل هذا المحدد أهمية كبرى في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط إذ تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، لكن المشكل في اقتصادها هو اعتمادها كلياً على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام الأمر الذي يترك آثاراً عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصاً أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، ومن حيث التصنيع تعتبر من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعاً صناعياً قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل وهذا من مؤشرات التقدم الاقتصادي، ومن جهة أخرى فالمستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستقلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات⁴.

¹ -منى قابيل وهيثم نوري، مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور، الشروق اليوم، <http://www.shorouknews.com>

² -محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 107.

³ -إبراهيم مشعلي وآخرون: مرجع سابق، ص 09.

⁴ -محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 104.

المحور الثالث: عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

1- هيكلية عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

إن لكل بلد مراجعته القانونية التي يركز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية ، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويرم المعاهدات ويصادق عليه¹، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزان الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها².

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور ووظيفتها ومنها من يقره صانع السياسة الخارجية، إلا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

ودستوريا هناك مؤسسات محولتان وهما:

1- المجلس الدستوري: الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية³، إما برأي قبل

أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ⁴.

2- البرلمان بغرفتيه: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها رئيس

الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمان نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية⁵.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77.

2- مرجع نفسه، المواد 130، 132، 97، 77، 70.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 165.

4- مرجع نفسه، مادة 168.

5- عبد الحميد دسي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر بالمجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي:¹

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وإدارة علاقاتها الدولية.
- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.
- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها.
- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.
- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجنب في الجزائر.

وفيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب:²

- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 398/84 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية¹:

¹ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 403-02 مؤرخ في: 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/01.

² - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 32-404 مؤرخ في: 1993/01/26 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 29، 1993/01/29.

- القيام بالتحليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية.
 - تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.
 - إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.
 - توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.
- ونجد كذلك السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال²:

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلدان أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
 - المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها.
 - إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.
- مع هذا نجد بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل:
- 1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها والمنشأة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004، والتي تسهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على³:
 - المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
 - تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية
 - وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.
 - إعداد تقرير سنوي تقيمي لسياسات الصادرات وبرامجها.
 - وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
 - 2-اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم: 08-163 المؤرخ في: 04 جوان 2008، والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية على⁴:
 - 1- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
 - 2- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

¹ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في: 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/01.

² - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في: 23/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/31.

³ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في: 12/06/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 39، 2004/06/16.

⁴ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في: 04/06/2004 يتضمن إنشاء الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 39، 2004/06/16.

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي والمتعلقة بضمان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يركز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية كالمجلس الأعلى للأمن، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاستعلام والأمن، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون، بحيث ينظم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس مؤسسة الرئاسة بمختلف هيكلها ومصالحها.

لكن يبقى رئيس الجمهورية سيد الموقف الخارجي حيث نجد وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة.¹

2- أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة تمثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.

2- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.

3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

4- المراكز الثقافية.

5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

6- أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة الخارجية: مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات.²

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع

¹ -مجد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، مرجع سابق، ص 161.
² -رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403، مرجع سابق، المواد 1، 2، 14 منه.

المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أي الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي¹، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب، مكتب تونس، مكتب موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.

وتبرز الممثلات الدبلوماسية في السفارات: فيعتبر السفير ممثلاً لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضاً للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارساً السلطة السلمية على مستخدمي البعثة²، وتتحد مهام السفير في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.

- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.

- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.

- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.

- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.

- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.

- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.

- السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.

- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين وتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضعها جوانب الثقافة الجزائرية.¹

¹ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404، مرجع سابق.

² - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406، مرجع سابق.

أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج: والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي²، فهي تشكل مجالاً للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني.³

وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية.⁴

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.

حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد المواقف الخارجية، فالجهود الدبلوماسية الجزائرية طيلة فترة حكمه 1999-2009 كان مجهوداً مشخصاً سواء في الصياغة أو الأداء أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصياً الدائم في الندوات أو الملتقيات والاجتماعية الدولية والزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصاً خلال عهده الأولى حيث نجد أنه قام بـ 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين.

ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصياً من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها.⁵

ولعل هذا العرض لأداء السياسة الخارجية الجزائرية هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازاً بيروقراطياً روتينياً تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية.⁶

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقى التصور القائم عليه مدركاً في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسسية قادرة على ضمان الاستمرارية.

¹ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-407، مؤرخ في: 2002/11/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 79، 2002/12/01.

² - قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 2002/02/13 يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ: 2002/03/05.

³ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 09-309، مؤرخ في: 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، بتاريخ 2009/09/19، المواد 7، 6، 3.

⁴ - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406، مرجع سابق، المادة 3.

⁵ - محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، مرجع سابق، ص 160-164.

⁶ - محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 32-35.

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية في صياغتها وأداءها لمهامها تركزت في إرساء تقليد مرتبط بالتغيير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع. والملاحظ أن الإطار المؤسسي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة نفسه حيث يقول:

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد من أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود".¹

وهنا تستبدل المؤسساتية والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال. لقد استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترات الممتدة والمتعاقبة إلى تحقيق جملة من المكاسب والأهداف أهمها استرجاع الجزائر لجزء هام من مكانتها المفقودة على الساحة الدولية على إثر الأزمة الداخلية التي عاشتها لأكثر من عشرية، وقيادتها لمختلف التحركات الإقليمية خاصة على المستوى الإفريقي-السحل الإفريقي- والذي تمكنت فيه الجزائر-من خلال سياستها الخارجية- من الحصول على دعم وثقة العديد من الأطراف الإفريقية، وذلك قياسا للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار، والتي كانت فيه بمثابة الوسيط بين إفريقيا والمجموعة الدولية نظرا لحاجة إفريقيا إلى التمويل الخارجي قصد التخلص من مشاكلها التي تعتبر المديونية أهمها، وقد تمكنت الجزائر من استغلال ظرف الاقتصاد العالمي الذي تمثل أساسا في ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي كان له تأثير قوي في تحسين واقع العلاقات الخارجية الجزائرية، حيث تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات. لكن بالرغم من براغماتية السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها لم تستطع وعلى الأقل في المرحلة الراهنة الخروج من دائرة التبعية التي تفرضا طبيعة النظام الدولي القائم، وواقع الضعف الذي تتميز به الدول النامية، حيث يضع هذا الواقع السياسة الخارجية الجزائرية أمام جملة من التحديات في كافة المجالات وعلى كل المستويات يتوجب التغلب عليها لكسب الرهانات والمتغيرات الدولية النابعة من سياسة براغماتية واقعية التي تطرحها المرحلة المقبلة. والتي يجب على صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إدراكها بعمق وانتهاج الإستراتيجية المناسبة التي تجنبها مستقبلا الدخول في تجربة التهميش والعزلة من جهة و الوقوع في التبعية للأطراف الخارجية إلى صنع فضاءات جديدة تأخذ أشكالا عديدة كالشراكة والاندماج الاقتصادي وضرورة التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي وتثمين المقاربات الجزائرية دوليا

¹ -عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق.

على غرار مقارنة المصالحة الوطنية والمقاربة الاقتصادية الجزائرية في مجال إنتاج النفط وكذا البحث عن الاقتصاد
المنتج خارج المحروقات .

خاتمة :

السياسة الخارجية الجزائرية عبر مسارها التاريخي سعت إلى التفاعل مع القضايا الدولية من منطلقات وقناعات موروثة عن تاريخها الثوري الذي كان القاعدة الأساسية والصلبة في صياغة أفكارها ومبادئها وأهدافها وما تمتلكه الدولة الجزائرية من خبرات ومقومات ومحددات اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة تؤهلها أن تلعب أدوارا متميزة في تفاعلاتها مع القضايا الدولية والعربية والإفريقية، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية مرت بفترات حرجة وحساسة مست أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي أضعفت من دورها ومحوريتها العربية والإفريقية وتراجعت بذلك آداءاتها المتميزة إلى أنها شهدت عودة تلك المكانة المحورية بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية هذا الأخير استثمر في خبراته وعلاقاته الشخصية مع قادة الدول من جهة ومن جهة أخرى قدم تلك المقاربة الأمنية من أجل السلم والمصالحة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية وموازة مع ذلك قدم مشاريع من أجل الإنعاش الاقتصادي الجزائري حققت نتائج متميزة وإيجابية ، أما على المستوى الدولي سعت السياسة الخارجية في هذه المرحلة إلى إعادة الدور الجزائري الحوري سواء عربيا أو إفريقيا أو حتى دوليا من خلال التفاعل مع مختلف القضايا والنزاعات الدولية ومحاولة إعطاء مقاربات مستمدة من مبادئها الأساسية كالحل السلمي للنزاعات الدولية ، والحل السياسي للنزاعات الداخلية ، والاحتكام إلى القانون الدولي في النزاعات الحدودية ، إضافة توظيف الوساطة في حل النزاعات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيرها من المقاربات المختلفة التي سعت من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية إلى التفاعل مع مختلف القضايا الدولية .

قائمة المراجع :

- أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009
- احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002
- إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007
- أبو قاسم سعد الله: أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982
- احمد عمير اوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004
- الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1962/1919)، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998
- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994
- منور العربي، تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعرفة، 2006
- عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990
- الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع،
- زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، دس، د ط
- محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1 2004
- عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010
- محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998
- حسين بوقارة السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة للطبع، ط1، 2012
- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارترية، بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004
- محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989
- عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)، المكتب الجامعي الحديث، 1999
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011
- احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007
- محمد مسعود بويقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014
- أحمد عمير اوي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983،
- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001

- زهرة مناصري البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2010/2013
مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014
- محمد مسعود بونقطة : الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح
جامعة الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009/2010
- علالي حكيم: البعد الامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011
- زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2010/2013، مذكرة
لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، ديسمبر، 2014
- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،
جامعة باتنة، 2010/2011
- محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون
الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990
- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة ماجستير، جامعة
قسنطينة، 2005
- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات
الثورة بالمركز الوطني للارشيف –بئر خادم-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002
- منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة
الجزائر، 2005
- خالد آمنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم
العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001،